AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

التنمية البشرية في دول ريعية مختارة

دراسة مقارنة للمدة 2004 الى 2023

م.كوفان طه عبدالله[1] ا. د. خليل غازي حسن[2]

جامعة دهوك

Kovan.germavi@uod.ac

07504777115

المستخلص

تعتمد الدول الريعية بشكل رئيس على العائد او(الريع) من الموارد الطبيعية مثل النفط كمصدر رئيس للدخل وهي بذلك تواجه اشكالية حقيقية حول قدرتها على الوصول الى معدلات مقبولة من التنمية البشرية في ظل التقلبات المستمرة التي تشهدها اسعار تلك الموارد وخاصة النفط ، اضافة الى التحديات في سعيها الى تحقيق التنويع الاقتصادي. لذا فان هذا البحث يعد محاولة لتحليل مؤشرات التنمية البشرية في بلدان ريعية مختارة تمثل نماذج مختلفة في نظم ادارة ايراداتها النفطية وهي الجزائر كدولة غنية بالنفط تواجه ولاتزال تحديات تنموية حقيقية وبقيت ضمن فئة الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة، اما فنزويلا فقد شهدت انهيارا اقتصاديا كبيرا برغم امتلاكها اكبر احتياطي نفطي على المستوي العالمي ويمكن تمثيلها بوصفها أنموذجاً للفشل التنموي الاقتصادي والبشري اما الامارات العربية المتحدة فيمثل النموذج الناجح في تحويل الريع النفطي الى تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية من خلال انشاء بنية تحتية متطورة ساهمت في رفع البلاد الى مصاف الدولة الاكثر تقدما في معدلات التنمية البشرية.

Abstract

Rentier states rely primarily on revenues from natural resources such as oil as their main source of income These states face a genuine dilemma regarding their ability to achieve acceptable levels of human development given the persistent fluctuations in the prices of these resources especially oil coupled with the challenges confronting their efforts to achieve

economic diversification Consequently this research attempts to analyze human development indicators in selected rentier countries representing different models of oil revenue management systems Algeria an oil rich country faces and continues to face real development challenges remaining in the category of nations with a medium level of human development Venezuela meanwhile has undergone a major economic collapse despite possessing the world's largest oil reserves and can be viewed as a model of economic and human development failure In contrast the United Arab Emirates represents a successful model in converting oil rents into tangible economic and human development by establishing a sophisticated infrastructure that has elevated the country to the ranks of the most advanced nations in terms of human development rates.

المقدمة:

تعد البلدان المصدرة للنفط والمعتمدة عليها في تمويل موازناتها العامة نماذج حية للدول الريعية، لذا فان دراسات التنمية الاقتصادية والبشرية تمتلك اهمية استثنائية، فعند اعتمادها بشكل شبه كلي على عوائد النفط اوالغاز الطبيعي حيث تشكل هذه العوائد قوة دفع رئيسة لتحقيق النمو والتنمية. وبالرغم من أن هذه الموارد أسهمت في توفير ايرادات ضخمة مكنت العديد من هذه الدول ان تحقق تنمية حقيقية في البنى التحتية والخدمات العامة الا انها خلقت تحديات هيكلية كبيرة لهذه الدول مثل الاقتصاد الاحادي اي ضعف التنويع الاقتصادي وما يرتبط بها من مخاطر اجتماعية وسياسية.

لقد شهد مفهوم التنمية الاقتصادية الحديثة تحوّلا جوهريا اذ لم يعد الهدف الاساسي للتنمية مجرد تحقيق نمو اقتصادي كمي بل بات يركز على اطر اشمل تتمثل في توسيع خيارات الانسان وقدراته فلا تقاس التنمية الان فقط بتغيرات معدلات الدخل القومي بل تعدى ذلك الى مدى تمكين الأفراد من تحقيق امكاناتهم ومتطلباتهم في مجالات الصحة والتعليم والمشاركة المجتمعية والعيش الكريم والحرية وتحقيق الذات.

اهمية البحث

يكتسب هذا البحث اهمية بالغة من خلال سعيه الى مقارنة مؤشرات التنمية البشرية بين نماذج من الدول النفطية عن طريق تحليل العوامل التي تقف وراء تفاوت اداء مؤشرات التنمية البشرية بين دول معتمدة على موارد النفط ومختلفة بشكل جذري في النتائج التنموية.

مشكلة البحث

على الرغم من تصنيف الدول عينة البحث بالريعية فان التفاوت الواضح في مؤشرات التنمية البشرية يعد مثيرا للتساؤل وتستلزم بحثا في اسبابها، ونحن امام هذه الحقيقة فان هذه المشكلة تستوجب الاجابة على التساؤولات التالية:

1. مدى كفاءة ادارة الموارد النفطية في دول العينة ودور التنويع الاقتصادي والاستثمار في رفع معدلات التنمية البشرية؟
2. اثر الاستقرار السياسي وجودة الادارة في هذه البلدان ومدى التاثر بتقلبات اسعار النفط والأزمات العالمية واثر ذلك على التنمية البشرية؟

فرضية البحث

يستند هذا البحث الى فرضية رئيسة تنص على ان تفاوت نتائج التنمية البشرية المتحققة بين الجزائر وفنزويلا والامارات خلال الفترة الزمنية من عام 2004 الى عام 2023 هو نتاج تفاعل معقد بين جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية وليس فقط الى مدى توفر الريع النفطي.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث الى تحليل تطور مؤشرات التنمية البشرية في كل من الجزائر وفنزويلا والامارات خلال المدة 2004-2023 وتفسير العوامل الكامنة وراء هذا التفاوت.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجية تتضمن التحليل الوصفي مقارن لمسارتطور مؤشرات التنمية البشرية بين دول العينة خلال المدة من 2004 الى2023 اضافة الى تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في كل حالة دراسية مما يوفر رؤية افضل للعوامل المؤثرة في التنمية البشرية بهذه الدول.

اولا: التنمية البشرية

تهدف التنمية البشرية بالاساس الى تحسين القدرات البشرية من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليم والاسكان الملائم ومحاربة ظواهر الفقر وسوء التغذية والتمكين اضافة الى العديد من الخدمات الاخرى على خلاف ما كان يحدث في العقود السابقه فكانت مجهودات التنمية تركز على التراكم الراسمالي بهدف زيادة الانتاج والثروة وزيادة معدلات الدخل القومي كمعيار اساسي لها.

1. مفهوم التنمية البشرية:

يعد راس المال البشري عنصرا اساسيا في العملية الانتاجية والمحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي فمنذ ظهور طروحات ادم سميث الذي اكد على اهمية راس المال البشري من خلال زيادة تراكم راس المال المادي ومن ثم اعتبر رواد الفكر النيوكلاسيكي راس المال البشري كسلعة تستخدم في انتاج السلع والخدمات وان الاستثمار فيه يتم من خلال زيادة الاستثمار في انشطة كالتعليم والصحة والتدريب مما يؤدي الى زيادة انتاجية الفرد العامل وهذا ما اكد عليه ثيودر شولتز الذي ركز بشكل اساسي على اهمية التعليم في رفع الانتاجية الحدية للعامل واثر ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي.

اغلب مفاهيم راس المال البشري كانت تتضمن الانشطة السوقية فقط لكن بعدها اخذ المفهوم يصبح اكثر اتساعا بشموله انشطة غير سوقية فعرف راس المال البشري بانه "مجموعة من المؤهلات الفطرية والمعرفية والمهارات المكتسبة للافراد ونموها مدى الحياة " حيث ان البيئة الاجتماعية والاقتصادية هي التي تحدد في اغلب الاحيان حجم الاستثمار في راس المال البشري كما و ان تنوع المعارف والمؤهلات والخبرات يؤدي الى حدوث تنوع في الانشطة الاقتصادية وذلك بسبب تنوع الافكار وبذلك فان المفهوم الواسع لراس المال البشري يضمن تاثير المؤثرات الخارجية اضافة المؤثرات الداخلية المرتبطة بالاسرة (السالم، 2006، 56-57).

برز اهمية راس المال البشري بوصفه عنصرا اساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي لذا مع بداية العقد التاسع من القرن المنصرم بات مصطلح التنمية البشرية يتردد بشكل واسع في الدراسات والبحوث الاقتصادية وبرز العديد من المحاولات لتوصيفه بناء على التطورات الفكرية التي حدثت في النظرية الاقتصادية والتي جعل من الانسان الغاية الرئسية للنشاط الاقتصادي وخاصه ان اغلب الافكار والنماذج التنموية السائدة قبل ذلك اثبتت عدم نجاعتها وقدرتها في تحقيق اهداف التنمية ولم تستطيع بلدان كثيرة من تحقيق مستويات تنموية مقبولة وان تصل الى مستويات جيدة من الرفاهية والعدالة في هذه المجتمعات لذا اقتضى الامر بان يكون مفهوم التنمية البشرية شاملا بحيث يكون قادرا على وصف اليات تطوير المورد الاكثر اهمية من الموارد الاقتصادية وهو البشر والذي لابد من ان يتم تاهيله وتدريبه بحيث يصبح قادرا على زيادة الناتج الاجمالي وبالتالي زيادة مستويات الدخل و تحقيق الرفاهية والتمكين وزيادة الخيارات المتاحة (الدعمة، 2009، 14-15).

ولاجله تم التوجه الى تحسين مؤشرات التنمية البشرية سواء المستوى الكلي (على مستوى الدولة) اوالمستوى الجزئي (على مستوى المؤسسة) حيث تعتبر التنمية البشرية عاملا محوريا في ظل التوجهات العالمية نحو العولمة الاقتصادية لذا شكلت التنمية البشرية منهجا علميا يسهم في بناء علاقات وقيم اساسية تسعى الى استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال لخلق فرص اقتصادية وتعزيز التنافسية (قرواط وبن وارث،2021،140).

ان هناك عاملان رئيسان اسهما في بلورة مفهوم التنمية البشرية وتطوره، وهما:

A. انهيار القطبية الثنائية مما مكن منظمة الأمم المتحدة من تبني مفهوم التنمية البشرية دون يتضمن توجهات سياسية او إيديولوجية محددة تتعلق باحد المعسكرين الاشتراكي اوالرأسمالي.

B. الاثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كانت في اغلبها سلبية عند تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في الثمانينات والتي ظهرت في الكثير من البلدان النامية.

يمثل تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1992 التقرير الثالث ضمن سلسلة التقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) منذ عام 1990 وقد بني هذا التقرير على فرضية اساسية تنص على ان الانسان يجب ان يكون محور الاهتمام والتركيز في اي نقاشات تنموية متجاوزا بذلك المؤشرات الاقتصادية التقليدية حيث تعتبر مدى مشاركة الافراد في عملية النمو الاقتصادي ومدى استفادتهم منها المعيار الحقيقي لنجاح اي سياسة تنموية (Haq, 1992,1) وفقا للتقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1990 يعرف مفهوم التنمية البشرية على "انه عملية تهدف

الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس من خلال تكوين راس المال الاجتماعي الذي يستخدم باكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية احتياجات الاجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر"(HDR, 1990, 10). استنادا الى هذا التعريف فان التنمية البشرية لها جانبين اساسيين يتمثلان في:

A. تكوين المهارات والقدرات البشرية من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات الى قطاعات الصحة والتعليم والتدريب المهني.

B. ايجاد الاليات المناسبة للاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للمتمع من خلال الاستخدام الامثل لهذه القدرات لتحقيق الزيادات الانتاجية المطلوبة لذا يتبين ان الدخل هو فقط احد الخيارات مع انه شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه ليس شرطا كافيا ومن الاهمية القصزى ان تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس (القريشي، 2007، 128).

وبالتالي من التعريف اعلاه يتبين ان جوهر عملية التنمية هو الانسان فهو هدف التنمية ووسيلتها وفي الوقت نفسه يشير التعريف الى زيادة الخيارات امام البشر وبصفة خاصة الخيارات الاساسية بما يحقق جودة الحياة لذا بدت خطط التنمية تعطي المزيد من الاهتمام بالبعد الاجتماعي والانساني وتبرز مدى اهتمام من خلال:

A. اتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار امام العنصر البشري.
B. سياده الشفافية والديمقراطية والحرية في المجتمع.

ان مفهوم التنمية البشرية يشتمل على عوامل مؤثرة بشكل مباشرة مثل التعليم والصحه والغذاء وكذلك عوامل اخرى مؤثرة بشكل غير مباشره متمثلة بالبنى التحتية والتي يستفيد منها العنصر البشري مثل الطرق والجسور ومياه الصرف الصحي وغيرها اذ تعد عوامل هامة جدا في تحقيق التنمية اما فرص ومجالات الاختيار فتتكون من خلال جانبين اساسيين الاول هو عرض العنصر البشري و الذي يتمثل في اعداد القوى البشرية المتاحة بشكل مناسب بحيث يتوافق اعداده مع احتياجات سوق العمل من حيث التعليم وتدريب الجيد اما الجانب الثاني فيتمثل بجانب الطلب والذي من خلال عمل وتفاعل قطاعي العام والخاص يتم توفير فرص العمل للعنصر البشري.

اما الشفافية والحرية والديمقراطية فان العديد من التجارب ان نجاح عمليه التنمية في اي بلد مرتبطة الى حد بعيد بسيادة الديمقراطية فضمان العدالة في فرص الاختيار من الصعوبة ان تتم في حال عدم وجود الشفافية والديمقراطية اذ ان الديمقراطية تنطوي على جوانب متعددة وليس فقط مجرد احزاب وصناديق انتخابات (علام وعبدالعال، 2012، 14-15).

اما مكتب العمل العربي فيرى ان مفهوم التنمية البشرية يقصد به "التركيز على نمط التفكير والسلوك البشري وكذلك نوعيه التعليم والتدريب والمشاركه في اتخاذ القرار اضافة الى العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد وطرق واساليب العمل والانتاج اي تعبئة الناس بهدف رفع قدراتهم على التحكم في مستقبلهم ومصيرهم".

في حين محبوب الحق يصف التنمية البشرية بانه " تهدف الى زياده فرص الاختيار وما الدخل الا واحده من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه الحياه الانسانيه فهو يعني تنميه الناس من اجل الناس بواسطه الناس انفسهم"(haq,1995,29).

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الريعي:

يعرف الاقتصاد الريعي بأنه "الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر دخل وحيد غالبا ما يكون موردا طبيعياً (مثل النفط او الغاز) حيث تحتكر السلطة هذا المورد وتتحكم في توزيعه وبيعه (Rasheed, 2023, 4) ولهذا فان الاقتصاد غالبا ما يكون رخوا معتمدا على المبادلات التجارية و بالتالي يتخلق مجتمع استهلاكي يسيطر عليه قطاع استيرادي عشوائي وهو اقتصاد يكون فيه قطاعي الصناعات التحويلية و الزراعة غير ذا اهمية اقتصادية . كما ان اقتصادات بعض الدول الريعية تستحصل فيها الدولة على عوائد مالية كبيرة وعادة ما تستغلها بشكل مباشر في توزيع الأجور و استيراد سلع استهلاكية ومواد البناء والتشييد دون توجيهها الى الاستثمار في قطاعات انتاجية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي فهذه الحالة تخلق واقعا يكون فيها تحقيق النمو الاقتصادي مرهونا بزيادة العوائد الريعية ليس بما تحققه التنمية الاقتصادية من تطوير في القطاعات الانتاجية الحقيقية (الموسوي ، 2015، 46).

الاقتصاد الريعي يمثل نموذجا اقتصاديا معتمدا بشكل رئيس على ايرادات ناجمة عن تصدير مورد طبيعي غالبا حيث تكون هذه الايرادات مشكلة غالبية الدخل القومي وتبدوا هذه الظاهرة واضحة للعيان في اغلب الدول النفطية مثل العراق و المملكة العربية السعودية و ليبيا و الإمارات العربية المتحدة و الكويت و قطر، بالاضافة الى فنزولا ونيجيريا وايران حيث تشكل العائدات النفطية ما بين 50% الى 95% من اجمالي الإيرادات الحكومية وتكمن الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية في وجود فجوة واسعة بين كلفة انتاج النفط و سعر البيع في الأسواق العالمية.

لقد توسع مفهوم الاقتصاد الريعي ليشمل أيضاً اي دخل تحققه الدولة من مصادر خارجية غير انتاجية مثل عوائد بيع الخدمات السياسية والامنية و المساعدات الاجنبية. وفي هذا الإطار يعرف حازم الببلاوي الاقتصاد الريعي بوصفه "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة كبيرة من دخله على إيرادات خارجية تدفعها جهات أجنبية بحيث تتدفق هذه الإيرادات مباشرة إلى خزينة الدولة" (الطائي ، 2011،ص54).

ثالثا: مفهوم الدولة الريعية:

برز مفهوم الدولة الريعية في اواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي وكان يهدف في الاساس الى تفسير اسباب بقاء الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول النامية وعدم تحولها الى أنظمة حكم ديمقراطية منذ ذلك الحين شهدت تلك البلدان تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة سعى المفهوم الى استيعابها ونتيجة لذلك جرت تعديلات جوهرية على مفهوم الدولة الريعية ليواكب هذا التغير في سلوك البلدان الغنية بالموارد (Pocock,2017,15)،ولا يزال مصطلح الدولة الريعية يستعمل بكثرة في الاوساط الأكاديمية لمناقشة اوضاع عدد من البلدان الغنية بالموارد. فقد شهد العقد السابع من القرن المنصرم و بشكل خاص بعد الطفرة النفطية وارتفاع أسعارها تدفق الريع النفطية بشكل كبير الى البلدان المنتجة مما احيا النقاشات حول طبيعة هذا الدخل واثره وما يعنيه هذا الدخل الكبير الناتج عن تصدير النفط لهذه الدول و قد برزت مقاربة الباحث الايراني حسن مهداوي بوصفه ا مقاربة منهجية أسهمت في فهم دور هذا الدخل و وظيفته حيث طرح مهدوي عام 1970 مفهوماً يعتمد على مسلمتين أساسيتين:

1. المسلمة الأولى : ان الدولة الريعية غير معتمدة على الضرائب بوصفها مصدراً رئيساً لتمويل نفقاتها تكون غير خاضعة للمحاسبة الشعبية و تكتسب استقلالية سياسية نابعة من استقلالها المالي.

2. المسلمة الثانية : ان الدولة الريعية لا تعتمد على سياسة انتاجية بل على سياسة توزيعية (اعادة توزيع الثروة) ومن ثمَّ خروج المواطنين تدريجياً من الفضاء السياسي و الحد من مطالبهم الديمقراطية (ياسر، 2013، ص5).

يعرف المهداوي الدولة الريعية بأنها "تلك الدول التي تتلقى بشكل منتظم كميات كبيرة من الريوع الخارجية وهي ريوع يدفعها افراد او شركات او حكومات اجنبية لافراد أو شركات او حكومات بلد معين". بينما يعرف لوشياني الدولة الريعية بأنها "دولة تستمد جزاء كبيرا من ايراداتها من النفط و الذي يتدفق اليها من بقية العالم و تقوم بتوزيع او تخصيص هذا الريع عبر اليات مختلفة ولا تسعي الى النمو الاقتصادي باستناد الى قاعدتها الضريبية" قد كان لوتشاني اكثر دقة في تحديد المفهوم اذ بين بانه يمكن ان تُصنف الدولة بانها دولة ريعية اذا اعتمدت الحكومة على ريع الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز الطبيعي والمعادن بنسبة تتجاوز 40% من اجمالي ايراداتها الاقتصادية اذ عدت نسبة الريع الخارجي معيارا حاسما في تحديد طبيعة الدولة الريعية (Nuri & Karakır, 2022,2).

رابعا: التنمية البشرية في الجزائر:

تعد الجزائر اكبر بلد افريقي من حيث المساحة اذ تقدر ب 2381741 كم2 وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي 209 مليار دولار امريكي سنة 2020 بحيث عد رابع اكبر اقتصاد على مستوى القارة الافريقية كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 14166.82 دولار امريكي ، اما الواقع الديموغرافي فمن حيث اخر احصاء سكاني فقد قدر عدد السكان بحوالي 44 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني يبلغ 1.99%.

مع بداية الألفية الجديدة شهدت الجزائر استقرارا سياسي نسبيا بعد عقود من الصراعات بالتالي انخفاض كبير في وتيرة العنف وعودة الامن بشكل تدريجي وتكريس سلطة الدولة المركزية حيث تسببت هذه الصراعات في ازمات اقتصادية والاجتماعية المتتالية نتج عنها اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد ما اجبرت الحكومة الجزائرية إلى اعادة النظر في نظامها الاقتصادي المبني على التخطيط والانتقال الى نظام يعتمد الية السوق (اوبختي و بن بوزيان، 2016، 198) وبالتالي تبني استراتيجيات تهدف الى الاصلاح الاقتصادي. ومع بداية التسعينات تم تطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع ومن بين اهم السياسات التي تم تنفيذها كان اصلاح النظام المالي من خلال تحرير اسعار الفائدة واعادة هيكلة الجهاز المصرفي اضافة الى تبني نظام سعر الصرف الحر وهذه مثلت نقلة نوعية للاقتصادي الجزائري (تيجاني ، 2021، 89).

مع بداية الالفية الثالثة اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية ذلك في ظل وفرة الايرادات الخارجية المتحققة من الارتفاع المستمر في سعار النفط تمثلت هذه السياسات في مجموعة من البرامج التنموية وهي برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو اضافة برنامج توطين النمو الاقتصادي سعت هذه الحزمة الى تحقيق نقلة في البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي (اوبختي و بن بوزيان، 2016، 198) .

بتطبيق هذه البرامج خلال العقدين الماضيين حققت الجزائر تقدما ملحوظا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية بذلك تمكنت الجزائر من ان تصل الى تصنيف الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي في عام 2024 (شفيق، 2021، 5). و مع ذلك لا يزال التحدي الاساسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري هو الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية حيث شكل القطاع النفطي حوالي 14٪ من اجمالي الناتج المحلي و83٪ من اجمالي صادرات البلد و47٪ من ايرادات الموازنة العامة خلال الفترة ما بين 2019 و2023

وكغيرها من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتاج الجزائر للتحول نحو اقتصاد متنوع ولتحقيق هذا الهدف عمدت الحكومة الجزائرية ومنذ عام 2020 الى اتخاذ مجموعة اخرى من الاصلاحات الاقتصادية تمثلت في صدار قانون جديد للنفط ورفع القيود على ملكية الاجانب للشركات المحلية بشكل جزئي واصدار قانون جديد للاستثمار (worldbank.org) هدفت تحسين وتحفيز التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد.

ان مسار تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال العقدين الماضيين يشير الى حدوث تحسن ملحوظ في المؤشرات وكما موضح في جدول (1) ادناه:

الجدول (1) مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للمدة 2004-2023

السنوات	HDI	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	متوسط سنوات الدراسة
2004	0.685	12811.30	72.53	12.47	5.90
2008	0.711	14208.60	73.61	13.43	6.28
2012	0.723	14699.572	74.60	14.55	5.76
2016	0.743	15618.63	75.31	14.93	6.48
2020	0.742	14166.82	73.25	15.30	7.21
2023	0.763	15114.17	76.26	15.49	7.41

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على قاعدة بيانات hdr.undp.org

ففي عام 2004 كانت قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI في الجزائر 0.685 وهو ما وضع البلد ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة ولكن المؤشر شهد ارتفاعا تدريجيا ليبلغ0.743 في عام 2016 وهذا ما يدل على ان البرامج

التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ساهمت في تحسن في الخدمات الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية و اضافة الى تحسن مسويات الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع مؤشر التنمية البشرية.

كنتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 فقد شهدت سنة 2020 انخفاضا طفيفا في المؤشر عند 0.742 حيث ان التوقف شبه التام للكثير من المجلات الحياتية ساهمت في الحد من النمو الاقتصادي و يالتالي التاثير على قطاعات التعليم والصحة والدخل ايضا الا انه ومع بدئ تعافي الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري من اثار الجائحة بداءت عجلة النمو الاقتصادي تدور مجددا بحيث ففي تقرير التنمية البشرية ل لاعوام 2023-2024 بلغت قيمة HDI ما قيمته 0.763 ويعد هذا اعلى مستوى لمؤشر التنمية البشرية سجلته الجزائر ما يشير الى تحسن واضح في مسار التنمية البشرية في البلد.

احتلت الجزائر المرتبة 96 عالميا حسب تصنيف الدول في تقرير التنمية البشرية 2023-2024 اي انها ضمن فئة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة المرتفعة بعدما كانت ضمن فئة البلدات المتوسطة الدنيا للتنمية البشرية.

فيما يخص المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية فتشير البيانات المتاحة الى تحسن ملحوظ في كل المؤشرات خلال المدة 2004 - 2023 فقد ارتفع متوسط سنوات الدراسة من 5.90 سنة في عام 2004 ليبلغ 7.41 سنة في عام 2023 بزيادة بلغت 25.59% ما يعكس اتساعا في فرص الوصول الى التعليم الاساسي والثانوي وزيادة كبيرة في نسبة الافراد المتاحة امامهم فرصة اكمال مراحل تعليمية اعلى اضافة الى ان هذا الارتفاع يدل على ان البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر نجحت في تحسين البنية التحتية التعليمية و ان الدولة اعتمدت سياسات التعليم الالزامي والعمل على تقليص نسب التسرب المدرسي.

كما ان عدد السنوات المتوقعة للدراسة فقد ارتفع المؤشر ايضا من 12.47 سنة في عام 2004 الى 15.49 سنة ذلك في عام 2023 بنسبة نمو بلغت 24.21% اذ ان هذا المؤشر يعكس ما يتوقع ان يبلغه الطفل الذي يدخل المدرسة من عدد سنوات التعليم خلال حياته اذ يشير هذه الا رتفاع في عدد السنوات المتوقعة للتعليم الى توسع نطاق التعليم الاساس وحتى التعليم العالي اضافة الى التطور التكنولوجي ووسائل التواصل ساهم في زيادة الوعي المجتمعي لاهمية التعليم وهو سينعكس بشكل ايجابي على الانتاجية وفرص العمل في المستقبل.

كما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنحو 3.7 سنة من 72.54 سنة متوقعة في المتوسط في عام 2004 الى 76.26 سنة في عام 2023 بالتالي فان هذا التحسن يدل على تحسن جودة الرعاية الصحية ونمط الحياة في البلد.

اما على المستوى الاقتصادي فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 12,811 دولار امريكي في عام 2004 إلى 15,114 دولار امريكي في عام 2023 اي بمعدل نمو ما يقارب بلغ 18%.

بناء على كل من مؤشرات التعليم والصحة والدخل يتبين ان الجزائر استطاعت ان تحققت تقدما جيدا في المجالات المذكورة مع بداية الالفية الثالثة وبالتالي هذا انعكس بشكل ايجابي على مؤشر التنمية البشرية العام الا ان استمرار هذا التقدم يتطلب من الحكومة الجزائرية العمل على تعزيز سياسات التنموية المستديمة وتوجيه المزيد من الاستثمارات في تحسين جودة

التعليم والخدمات الصحية والعمل على تنويع الاقتصاد لتساهم في تعدد مصادر الدخل القومي وقليل الاعتماد المفرط على القطاع النفطي لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والمزيد من الرفاهية الشاملة للسكان.

خامسا: التنمية البشرية في جمهورية فنزويلا:

تقع جمهورية فنزويلا على الساحل الشمالي لقارة امريكا الاتينيية وتتالف من كتلة قارية و العديد من الجزر في البحر الكاريبي تبلغ مساحتها 916,445 كم2 . حتى السبعينات و بداية الثمانينيات من القرن الماضي كانت فنزويلا تصنف ضمن اكثر البلدان تحضرا (hi-us.org , Venezuela Country Sheet – 2023 , 4) واغنى دولة في امريكا اللاتينية قاطبة مع معدلات نمو الاقتصادي تجاوزت بلدان مهمة مثل اسبانيا واليونان اضافة الى ان مؤشرات المساواة وعدالة توزيع الدخل كانت جيدة، حيث كان بامكان معظم سكان فنزويلا الوصول الى الخدمات الاساسية من مياه الشرب النقية والصحية والتعليم والكهرباء (الدوسكي، 2019، 90).

ومع تحول تركيز الاقتصاد الفنزويلي الى القطاع النفطي وانحصار دور القطاعات الاخرى اشتدت اثار الازمات الاقتصادية والسياسية و خلال النصف الثاني من العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين شهد البلد صدمات اقتصادية حادة تسببت في ازمات سياسية عديدة.

في عام 1998 تولى هوغو تشافيز رئاسة البلاد في ظل حكمه تبنت الحكومة سياسة الرفاه الاجتماعي التي تم تمويلها من خلال ايرادات الطفرة النفطية حيث شهدت اسعار النفط في بدايات القرن الحادي والعشرين ارتفاعات قياسية لذا فقد تدفق عائدات نفطية كبيرة على البلاد وقد نجحت هذه السياسات في تعزيز و تنشيط الاقتصاد الفنزويلي وزيادة في السنوات الاولى لحكم تشافيز (hi-us.org , Venezuela Country Sheet – 2023 , 4).

ان اتباع سياسة اقتصادية معتمدة على قطاع النفط بشكل اساس على حساب باقي القطاعات الاقتصادية وتعويلها على عائدات بيع النفط اصبح الاقتصاد الفنزويلي ريعيا بامتياز ويفتقد الى خطط تهدف الى جذب الاستثمار او السعي الى خلق قنوات متنوعة للدخل كل ما سبق ساهم في ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة سريعة (جمال ، 2021). وادت السياسات الحكومية المتدخلة في الاقتصاد الى ارهاق موارد الدولة دون أن تحقق حلولا جذرية لمشكلات الفقر وعدم المساواة اذ بقيت معدلات الفقر مرتفعة حيث بلغت 32.1% في عام 2019 كما تسببت هذه السياسات في زعزعة استقرار البلاد وبالتالي عدم توفير مناخ مناسب وجاذب للاستثمار الاجنبي وفي القطاع النفطي فان سياسة التاميم وسيطرت الشركة الحكومية "PDVSA"على الإنتاج ادى الى تراجع العائدات النفطية نتيجة غياب المنافسة اضافة الى تفشي الفساد وعدم الكفاءة كما شهدت اواخر عهد الرئيس تشافيز ارتفاعات كبيرة في معدلات الدين العام وعجز الموازنة (عبدالسلام ، 2019، 3).

ويعزى هذا التدهور الكبير في الاقتصاد الفنزولي الى عاملين رئيسين:

1. الانهيار الكبير في انتاج واسعار النفط والذي تشكل عائداته المورد الرئيس لاقتصاد البلد.
2. التدهور المتسارع للنشاط الاقتصادي غير النفطي (Abuelafia & Saboin, 2020.1).

وقد انعكست هذه على تطور مؤشرات التنمية البشرية في فنزويلا يتبين وجود العديد من العلاقات والتفاعلات المعقدة بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث ان مسار التنمية البشرية في هذا البلد شهد تحولات جذرية من فترات ازدهار ترافقت مع ارتفاع اسعار النفط الى فترات انهيار حاد ومن ثم محاولات للتعافي.

الجدول (2) مؤشرات التنمية البشرية في فنزويلا

السنوات	HDI	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	متوسط سنوات الدراسة
2004	0.718	16991.15	72.75	11.88	7.73
2008	0.759	22169.64	72.57	14.06	8.14
2012	0.772	21933.83	73.08	13.84	9.25
2016	0.761	15890.37	72.00	13.48	10.31
2020	0.699	5990.3	72.36	13.07	9.67
2023	0.709	7157.08	72.51	12.96	9.69

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على قاعدة بيانات hdr.undp.org

تشير بيانات مؤشرات التعليم ان هناك تحسن ملحوظ في مؤشر متوسط سنوات الدراسة الذي ارتفع من 7.73 سنة في 2004 الى 9.69 سنة في 2023 وقد وصل الى اقصى ارتفاع له عام 2016 اذ بلغ 10.31 سنة هذا الارتفاع عكس بشكل اساسي استثمارات كبيرة لحكومة فنزويلا في قطاع التعليم خلال فترة الارتفاعات الكبيرة في اسعار النفط (2004-2012) اذ ساهمت هذه في تقليص معدلات الامية الى 5% في عام 2011 اضافة ان تلك الفترة شهدت توسع البنى التحتية التعليمية اذ تم بناء المئات من المدارس وتوسيع التعليم المجاني ليشمل جميع المستويات.

الا ان هناك تناقض كبيرا بين التقدم الكمي والتحديات النوعية التي واجهت التعليم في فنزويلا فبينما شهدت متوسط سنوات الدراسة الفعلية ارتفاعا نسبيا ، الا ان السنوات المتوقعة للدراسة انخفضت من 14.06 سنة في عام 2008 لتصل الى 12.96 سنة في عام 2023 و عكس هذا مشكلات هيكلية متعددة في النظام التعليمي في فنزويلا منها انخفاض جودة التعليم و ارتفاع معدلات التسرب المدرسي ونقص حاد في المواد التعليمية و هجرة الكفاءات التعليمية.

اما القطاع الصحي فقد استطاع الصمود رغم العديد من التحديات التي واجهته، اذ حافظ المؤشر الصحي من خلال متوسط العمر المتوقع على نوع من الاستقرار ما بين 72.75 الى 72.51 سنة خلال الفترة 2004 الى 2023 و هذا يعود الى عوامل عديدة منها البنى التحتية والنظام الصحي الموروث من عقود الوفرة المالية اضافة الى فعالية برامج التطعيم الوطنية

لكن وراء هذا الاستقرار الضاهري تكمن تحديات ومشاكل عميقة تواجه القطاع الصحي في فنزويلا فمنذ 2015 شهد النظام الصحي تراجعا حادا في جودة الخدمات المقدمة والقدرة الاستيعابية والنقص الحاد في الادوية الاساسية الذي وصل الى 85% فيعام 2018 اضافة الى عودة عدد من الامراض المعدية مثل الملاريا وبالتالي تبرز هنا تساؤلات جدية حول امكانية استدامة المؤشرات الصحية الحالية.

شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي في فنزويلا تغييرات كبيرة، ففي حين كان يبلغ 22,169 دولار امريكي في عام 2008 مدفوعا بالارتفاع الكبير لاسعار النفط و زيادة الانتاج النفطي الى ان شهد انهيارا قياسيا في عام 2020 ليصل الى 5,990 دولار امريكي بانخفاض يعادل 73%. اضافة الى تدهور اسعار النفط خلال وبعد سنة 2014 فان عوامل اخرى ساهمت في ذلك منها الاجراءات والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة ، العقوبات الدولية و موجة التضخم الجامح حيث وصلت الى معدلات غير مسبوقة اذ بلغت 1,000,000% في 2018 استنادا الى تقديرات صندوق النقد الدولي . اما التحسن الطفيف الذي يلاحظ في عام 2023 حيث بلغ متوسط نصيب الفرد 7,157.08 دولار امريكي فهو نتيجة للاستقرار النسبي في انتاج النفط واثر بعض الاصلاحات الاقتصادية المحدودة.

يتبين من خلال مؤشر التنمية البشرية بعض التغيرات التي شهدتها المؤشرات الفرعية ، فخلال المدة من عام 2004 الى عام 2012 لوحظ بعض التحسن اذ ارتفع من 0.718 الى 0.772 وهذا ما عكس الطفرة الاقتصادية خلال تلك الفترة لكن هذا التحسن تبعه تراجع كبير في عام 2020 ليبلغ 0.699 في 2020 قبل ان يعاود يتحسن بشكل طفيف ويصل الى 0.709 في 2023.

إن المسار غير المستقر لمؤشر التنمية البشرية في فنزويلا يكشف عن اختلالات هيكلية وضعف كبير في النموذج التنموي الفنزويلي حيث كان التحسن فيه معتمد بشكل شبه كامل على تحسن عوائد النفط ولم تتمكن الحكومة من بناء قاعدة انتاجية متنوعة وكذلك مؤسسات تنموية تمتلك القدرة على الصمود اثناء الصدمات الخارجية.

سادسا : التنمية البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة:

تتميز دولة الامارات بموقعها الجغرافي الاستراتيجي و الفريد والذي يمنحها اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والجغرافية ما يعزيز من دورها كمركز رئيس للتجارة والنقل البحري في الشرق الاوسط (طه، 2022، 13-14).

تبلغ مساحة دولة الامارات حوالي 83,600 كلم2 ووفق الاحصاءات السكانية في عام 2017 قدر عدد سكانها بـ 9,304,277 نسمة وتشكل امارة ابوظبي حوالي 86.77% من المساحة الاجمالية لدولة الامارات ما يبرز اهميتها اضافة لكون مدينة ابوظبي عاصمة الدولة ، وتغطي الصحراء نحو 74% من مساحة الدولة مع كثبان رملية شاهقة وعدد من الواحات الطبيعية اضافة الى سلاسل جبلية شديدة الانحدار قريبة من السواحل وسهول ساحلية ممتد بمحاذاة الشريط الساحلي

كما ان المياه الاقليمية لدولة الامارات تشتمل على حوالي 200 جزيرة مختلفة الاحجام مما يثري التنوع الجغرافي والبيئي للدولة (المجلس الوطني للإعلام، 2018، 8).

في عام 1971 تم اعلان دولة الامارات العربية المتحدة كدولة مستقلة مكونة من سبع امارات هي امارة بوظبي (عاصمة الدولة) امارة دبي (العاصمة الاقتصادية)، امارة الشارقة، امارة عجمان، امارة ام القيوين، امارة راس الخيمة، وامارة الفجيرة (نعيمة، 2022، 320).

مع اكتشاف النفط في امارة ابوظبي تمتلك الامارات سابع اكبر احتياطي نفطي في العالم (وسيلة وعباس، 2017، 445) بالتالي حدثت تحولات هيكلية كبيرة في البنية الاقتصادية للدولة وبدت قطاعات النفط والغاز وتجارة والعقارات والصناعات التحويلية تلعب دوراكير في دعم الاقتصاد الوطني وهذا تم بعد ما نجحت دولة الامارات في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لعدد كبير من الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الاجنبية والمحلية الضخمة من خلال تهيئة بنية تحتية متطورة (عبدالقادر وحمزة، 2018، 117-118).

وفي هذا السياق فان مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات تضاعف باكثر من 600% من حوالي 66 مليار دولار أمريكي في عام 2000 الى حوالي 375 مليار دولار امريكي في عام 2015 وما يهم ذكره هنا ان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي شهد نموا كبيرا حيث تضاعف من 34 مليار دولار امريكي عام 2000 الى 284 مليار دولار امريكي في عام 2015 وهذا يدل على نجاح الدولة في تقليص الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات اي خلق قطاعات ذات القيمة المضافة العالية مقارنة بالقطاع الاستخراجي(طه، 2022، ص 17-18).

يمتاز اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بخصائص معينة تميزه عن الكثير من اقتصاديات الدول النامية من اهمها ما يلي:

1. اعتمد نظام السوق الحر كنظام اقتصادي، فالدولة لم تتدخل بشكل مباشر في السوق مع تبني سياسات اقتصادية منفتحة تساهم في توفير حرية الاستثمار والتجارة اي منح القطاع الخاص الدور القيادي في تحقيق النمو الاقتصادي واقتصر دور الحكومة على الاشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة ورسم السياسات الاقتصادية الكلية.
2. الاعتماد بشكل كبير على العمالة الوافدة وذلك بسبب محدودية اعداد القوى العاملة المحلية ومع ان ذلك ساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، الا انه يشكل تحديا ديموغرافيا واجتماعيا ما قد يؤثر على التوازن داخل سوق العمل واستدامته في الاجل الطويل (عميرة، 2002، ص 2-3).
3. محدودية حجم السوق المحلي اذ ان عدد السكان الدولة يقدر بـ9 ملايين نسمة فقط وان معظمهم من الوافدين – الا ان دولة الامارات تمكنت من استغلال موقعها الجغرافي وبالتالي اقامت علاقات تجارية واقتصادية دولية واقليمية واسعة ما عزز من امكاناتها في التصدير واعادة تصدير السلع والخدمات بسرعة وكفاءة.

واذ تتبنى الدولة استراتيجية اقتصادية هادفة الى تحقيق التنويع الاقتصادي والعمل الجاد على تقليص الاعتماد على الريع النفطي فقد نجحت هذه الدولة في تحفيز مساهمة القطاعات غير النفطية بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وقد جاء ذلك مدعومة بالاستقرار السياسي والمؤسسي والقوانين الاقتصادية المرنة والمحفزة على تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي اذ وفرت الامارات بيئة اعمال تنافسية من خلال بنية تحتية متطورة وسعر صرف مستقر وتسهيلات كبيرة لممارسة الاعمال اضافة الى الغاء القيود على تحويل الارباح ورؤوس الاموال.

مما سبق يتبين ان دولة الامارات العربية المتحدة استطاعت بناء نموذج اقتصادي يجمع بين الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية المحلية مما جعل الامارات واحدة من اكثر الاقتصادات تنافسية وديناميكية على المستوى العالمي وقادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية بكفاءة. وقد انعكس هذا التطور الاقتصادي بشكل واضح على مؤشرات التنمية البشرية كما يتبين في الجدول ادناه.

الجدول (3) مؤشرات التنمية البشرية في الامارات العربية المتحدة

السنوات	HDI	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	متوسط سنوات الدراسة
2004	0.815	91614.18	80.272	10.34	8.88
2008	0.831	80459.38	81.591	10.37	9.49
2012	0.843	71325.63	81.913	10.59	10.16
2016	0.861	73400.30	82.195	11.05	10.84
2020	0.909	68048.76	81.936	13.52	12.73
2023	0.940	71142.30	82.909	15.60	12.98

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على قاعدة بيانات hdr.undp.org

على مدى العقدين الماضيين من الزمن حققت الامارات العربية المتحدة قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية؛ إذ إن الارقام الواردة في الجدول اعلاه تشير الى تحسن كمي في المؤشرات و تبين تحول استراتيجي في فلسفة التنمية في الدولة ذاتها حيث نجحت في ترجمة ثروتها المالية الى راسمال بشري مستدام محققة قفزة نوعية وضعتها في مصاف الدول الأكثر تقدما في العالم فمن عام 2004 الى عام 2023 نجحت الامارات في المحافظة على مسار تصاعدي شبه ثابت لمؤشر التنمية البشرية الذي ارتفع من 0.815 في الى 0.940 مما يشر الى تطور كبير في اغلب مؤشرات التنمية البشرية وبشكل خاص التعليم والصحة ، ومع ان معدل الدخل الفردي شهد انخفاضا وتذبذبا ملحوظا الا انه لايزال يعد مرتفعا مقارنة بالمستويات

العالمية. يشير هذا التقدم الى نجاح استراتيجيات الحكومة الامارتية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال التركيز الواضح على تحسين جودة الحياة للمواطنين بزيادة الاستثمارات في قطاعي التعليم والصحة.

شهدت مؤشرات التعليم تحسنا مستمرا، اذ ازدادت متوسط سنوات الدراسة للفرد من 8.88 سنة في عام 2004 الى 12.98 سنة في عام 2023 ما يدل على زيادة معدل الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله . كما ان متوسط عدد السنوات المتوقعة للتمدرس للفرد ارتفعت من 10.34 سنة غي عام 2004 الى 15.60 سنة في عام 2023 مما يعكس زيادة فرص الحصول على التعليم لفترات اطول وكذلك تطور وتحسن جودة النظام التعليمي نتيجة الاستثمارات الحكومية الضخمة في البنية التحتية لمؤسسات التعليم والتطوير المستمر للمناهج اضافة الى سياسة تشجيع التعليم العالي والبحث العلمي.

اما مؤشر الصحة فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الامارات من 80.27 سنة في عام 2004 الى 82.91 سنة في عام 2023 مع ان الفترة ما بين 2016 الى 2020 شهدت تراجع المؤشر بشكل طفيف نتيجة وباء كورونا الا انه عاود الارتفاع بعد تلك الاحداث. ويعكس هذا الارتفاع في متوسط العمر المتوقع للفرد في دولة الامارات تطور النظام الصحي وتحسن الخدمات الصحية المقدمة نتيجة زيادة الاستثمار في بناء المستشفيات المتطورة والمزيد من الاستثمار في التكنولوجيا الطبية اضافة الى التحسن في الظروف المعيشية ونمط الحياة الذي ساهما في تعزيز الصحة العامة للسكان.

بالرغم من الارتفاع الملحوض في مؤشر التنمية البشرية (HDI) اضافة الى اغلب المؤشرات الفرعية الاخرى في دولة الامارات العربية المتحدة فقد شهد نصيب الفرد من الدخل القومي تقلبات واضحة خلال الفترة من عام 2004 الى 2023 حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذروته في عام 2004 اذ وصل الى 91,614 دولار امريكي ثم انخفض بشكل تدريجي ليصل الى ادنى مستوى له في 2020 حيث بلغ 68,048 دولار امريكي قبل ان يعاود الارتفاع ويبلغ 71,142 دولار امريكي في 2023 يعزى هذا التذبذب في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات الى عدة عوامل لعل من اهمها تغيرات اسعار النفط الذي لايزال يشكل احد مصادر الدخل الرئيسة في دولة الامارات اضافة اثر الازمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي واثار جائحة كوفيد-19.

مما سبق يتبين ان دولة الامارات العربية المتحدة نجحت في تحقيق تطور ايجابي وشامل لجميع مؤشرات التنمية البشرية ومع ذلك تبقى بعض التحديات التي ترتبط بالاعتماد على الموارد النفطية ما يتطلب تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والبشرية.

لغرض اجراء المقارنة بين بلدان العينة فقد تم استخدام تحليل SWOT لغرض بيان اهم الفوارق من خلال نقاط القوة والضعف وبيان الفرص والتحديات لكل البلدان

الجدول (4) تحليل SWOT لمقارنة مؤشرات التنمية البشرية بين الجزائر وفنزويلاوالإمارات خلال المدة(2004-2023)

	الجزائر	فنزويلا	الامارات
نقاط القوة	امتلاك موارد طبيعية متنوعة مجانية التعليم في مختلف المراحل قطاع صحي ذو مستوى مقبول الاستقرار السياسي النسبي	الاحتياطي النفطي الاكبر على مستوى العالم موارد طبيعية متنوعة اسس النظام التعليمي لازالت باقية	تنوع الاقتصاد فالنفط يشكل 23% من الناتج المحلي اللاجمالي فقط بنا تحتية متطورة نظام تعليمي متقدم بيئة جاذبة للاستثمار
نقاط الضعف	الاعتماد بشكل رئيس على ريع النفط بيروقراطية الادارية بيئة غير مشجعة للاستثمار التحول البطيئ الى التنويع الاقتصادي	اكبر ازمة اقتصادية في تاريخ امريكا الجنوبية انهيار النظام الصحي والتعليمي تضخم اقتصادي جامح هجرة الكفاءات	اعتماد الكبير على الايدي العاملة الاجنبية التاثر الشديد بالازمات الاقتصادية العالمية نسبة السكان المحلين القليلة مقارنة بالوافدين
الفرص	توفر امكانية تحقيق التقدم من خلال تعزيز سياسات التنموية المستدامة ورفع مستويات التنمية البشرية الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي توافر اطر للمزيد من الاصلاحات الحكومية	اعادة بناء القطاع النفطي توافر موارد كافية لتحقيق انتعاش الاقتصادي توافر الاسس المجتمعية والبشرية والمادية لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية	تحول الدولة الى مركز للتكنولوجيا والابتكار وامكانيةانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والبشرية توافر مستلزمات تحقيق المزيد من التقدم في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية
التهديدات	تقلبات اسعار النفط واثر ذلك المباشرعلى ايرادات الدولة وبالتالي التاثير بشكل سلبي على خطط الدولة التنموية هجرة العقول الكفاءات الى الخارج	استمرار العقوبات الامريكية الصرعات السياسية المستمرة تدهور البنى التحتية	الاثار المحتملة لانخفاض الطلب العالمي على النفط مستقبلا المنافسة الاقليمية التحديات البيئية

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بناءا على معطيات البحث وباستخدام تحليل سوات

الاستنتاجات:

1. إن الجزائر وفنزويلا والامارات العربية المتحدة حققت نتائج متفاوتة في مؤشر التنمية البشرية (HDI) خلال المدة من 2004 إلى 2023 وذلك بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اثرت على كل دولة.
2. في جمهورية الجزائر ارتفع مؤشر التنمية البشرية بشكل تدريجي من حوالي 0.685 في 2004 إلى 0.763 في 2023 نتيجة تحسن واضح في قطاعات التعليم والصحة والذي يظر من خلال المؤشرات الفرعية ولكن هذا النمو كان محدودا نتيجة الاعتماد الكبير على الريع النفطي.
3. شهدت مؤشر التنمية البشرية (HDI) واغلب المؤشرات الفرعية في فنزويلا تراجعا كبيرا نتيجة الازمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالبلاد فقد انخفض مؤشر التنمية البشرية (HDI) من 0.718 في 2004 الى 0.709 في 2023 ما يعكس تدهور واضحا في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
4. خلال المدة المحددة للبحث استطاعت الامارات العربية المتحدة ان تحقق نجاحا نوعيا في التنمية البشرية حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.815 في عام 2004 إلى 0.940 في عام 2021 متجاوزة بذلك العديد من الدول المتقدمة اقتصاديا وجاء ذلك كنتيجة واقعية لهود الامارات التنموية في قطاعات التعليم والصحية والابتكار التكنولوجي اضافة الى احد اكثر العوامل الحاسمة والتي نجحت فيه البلاد الا وهو تنويع الاقتصاد.
5. نجحت الإمارات العربية المتحدة في تحويل ايراتها الريعة المتحصلة من الريع النفطي الى بنى تحتية متطورة واقتصاد معرفي ساهم في رفع البلاد الى مصاف الدولة الاكثر تقدما في معدلات التنمية البشرية وجعلها من انجح نماذج التنمية البشرية بينما بقي اعتماد الجزائر على الموارد الطبيعية مستمرا وبقت ضمن فئة الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط في حين يعد نموذج فنزويلا من صور الجلية لفشل الجهود التنموية والمزيد من التخلق الاقتصادي والبشري.

المقترحات

1. تشجيع سياسات التنويع الاقتصادي، في كل دول العينة، من الممكن أن يسهم بشكل فعال في تحفيز التنمية البشرية.
2. إن مكافحة الفساد الاداري والمالي وزيادة الشفافية في إدارة الموارد وتوجيه المزيد من الاستثمارات الى تنمية وتطوير راس المال البشري من خلال تطوير قطاعات التعليم والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية اضافة الى حماية الفئات الهشة اقتصاديا من خلال شبكات الضمان الاجتماعي سيساهم بشكل مباشر وفعالة في تحقيق تنمية بشرية حقيقية.
3. في الجزائر يتوجب ضرورة العمل على اصلاح النظام التعليمي والصحي لمواكبة متطلبات التنمية البشرية اضافة الى سن القوانين التي تشجع على ريادة الاعمال والمحفزة للاستثمار ما يساهم في تنويع الاقتصاد بشكل فعال مع التوجه نحو تطبيق اللامركزية الادارية لتحفيز التنمية على المستوى المحلي للاقاليم.
4. في فنزويلا فان هناك ضرورة قصوى للعمل على استعادة الاستقرار للبلد من خلال اصلاح النظام الاقتصادي والسياسي والسعي الى الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع النفطي للاعادة احيائه وتوجية عوائده الى اعدة اعمار البنية التحتية وخاصة التعليمية والصحية اضافة الى توجيه الدعم المناسب للقطاع الخاص لياخذ دوره الحقيقي في التنمية الاقتصادية والبشرية.

5. اما في الامارات العربية المتحدة فان تحفيز الابتكار والاهتمام بالبحث العلمي يعد ضرويا للحفاظ على الميزة التنافسية للدولة اضافة الى العمل على تحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي مع اتباع سياسات سكانية محفزة تعد شروطا اساسية لاستدامة التنمية الاقتصادية والبشرية.

المصادر:

الوثائق الرسمية

1. قاعدة بيانات hdr.undp.org.

اوراق عمل ومنشورات

1. اية بدر عليوة عبد السلام، فشل نموذج الدولة الريعية قراءة في الازمة الفنزويلية - تقييم حالة، المركز العربي للابحاث والدراسات والسياسات، القاهرة، 2019.
2. بسنت جمال ابعاد متشابكة - كيف تداعى الوضع الاقتصادي في فنزويلا ، وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة ، تم النشر بتاريخ 2021/08/23.
3. د. حمين شفير، الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من اجل بديل تنموي تشاركي مستديم، ميثاق الشركاء الاجتماعيون جنوب المتوسط حول قضايا المرأة، solidmed.eu ، 2021.
4. د. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية - الثنائية المستحيلة حالة العراق ، ورقة عمل منشورة من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب الاردن والعراق ، بغداد، العراق، 2013.

بحوث ودوريات

5. بسبعة عبد القادر، عمي سعيد حمزة، التنويع الاقتصادي كالاستراتيجي للتنمية الاقتصادية تجرب دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 11، العدد 2، 2018.
6. د. سعود وسيلة ، د. فرحات عباس، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقاد الى الإقتصاد المتنوع، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، 2017.
7. د. محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، العدد 1 ، 2002.
8. رشيدة أوبختي محمد بن بوزيان.واقع الإقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة.العدد.16 , Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 2016.
9. زياد عزالدين طه، دراسة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع امكانية محاكاتها للاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة 20 ، العدد 72، 2022.
10. زيرمي نعيمة ، تجربة الاقتصاد الاماراتي في التنافسية العالمية، مجلة دفاتر، المجلد 18 ، العدد 2، 2022.

11. محمد صالح قرواط ، حجيلة بن وارث ، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة وسبل ادماجها بالمؤسسة الاقتصادية ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2021.
12. وافية تيجاني ، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 8 ، العدد، 2، 2021.

رسائل واطاريح

13. رجاء عبدالله عيسى السالم، العلاقة السببية بين مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته في العراق للمدة (1980-2002) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، 2006.
14. ريجوان جعفر عبد الرحمن الدوسكي، اثر تقلبات أسعار النفط الخام في الاختلالات الهيكلية لدول ريعية نفطية مختارة للمدة 1990 2014 باستخدام نموذج الفجوتين مع اشارة إلى العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، 2019.
15. واثق علي محي حسون الموسوي ، اشكالية إدارة الموازنة العامة في الدول الريعيّة - الإمارات العربية المتحدة والعراق انموذجا ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2015.
16. وليد خليف جبارةالطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية الاتجاهات والانعكاسات، العراق حالة دراسية لمدة 2003 2009، رسالة ماجستير ، مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2011.

كتب

17. د. ابراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2009.
18. د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان ، الاردن ، 2007.
19. سعد طه علام و فريد احمد عبالعال ، اقتصاديات التنمية البشرية ، المكتبة الانجلوالمصرية ، مصر ، 2012.
20. الكتاب الثانوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، صادر عن المجلس الوطني للاعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ابوظبي، 2018.

English references

21. hdr.undp.org.
22. Human Development Report 1990.
23. worldbank.org.
24. Matthew A. Pocock, The Causes of the Rentier State: A Comparative Study of Bolivia and Venezuela, MSc in International Public Management and Policy - Erasmus University, Rotterdam, 2017.

25. Mahbub ul Haq, Human development in a changing world, UNDP. Human Development Report Office, 1992.
26. Mahbub ul Haq, THE HUMAN DEVELOPMENT PARADIGM ,The Development Economics Reader , by Giorgio Secondi , Routledge, 1995.
27. Suhad Ahmed Rasheed, The Impact of Oil Price Volatility on Economic Growth and Stability in Iraq through the Public Expenditure for the Period (2003-2020) , International Journal of Professional Business Revie , .v8i6.2059, 2023.
28. Zyad Muhammad Nuri & İrem Aşkar Karakır , THE IMPACT OF 'RENTIER STATE' ON ECONOMIC DEVELOPMENT: THE CASE OF KURDISH REGIONAL GOVERNMENT (KRG) OF IRAQ, /Turkish Journal of Policy Studies , Volume 2 , Issue 1 , 2022.
29. HI Team and intervention areas HI Venezuela program has 15 staff members and is part of the Regional Latin America Program. hi-us.org , 2023.
30. Emmanuel Abuelafia and Jose Luis Saboin , A Look to the Future for Venezuela - IADB Publications , Inter-American Development Bank, 2020.